على الغلاف

الأقذر من اليانكي البشع... طراطيره!

إبراهيم الأمين

من السهل على كثيرين في بلادنا شتم الأميركيين أو نقدهم. حتى هم أنفسهم لا ينزعجون إذا اقتصر الأمر على ذلك. لكن الصعب، لأنه المطلوب، هو مواجهة خدم السياسات الأميركية في بلادنا. والصعوبة، هنا، تتعلق بمنظومة المصالح القائمة بين أركان نظام وسلطة لا اتفاق فيها على هوية وطنية. وعندما تجري مساءلة هذه الشخصية أو تلك، أو هذه الجهة عن طبيعة علاقتها مع دولة الإرهاب العالمي، أي الولايات المتحدة الأميركية، يكون الرد سريعاً، بأن من يطلب وقف العلاقة مع الأميركيين، عليه وقف العلاقة مع الآخرين... وعند هذا الحد، تقع المشكلة، لأن الآخرين في نظر هؤلاء المتعاملين لا المتعاونين مع أميركا، هم العرب! ولأننا اليوم لسنا في موضع النقاش حول الهوية الوطنية، وحول تحديد أعداء لبنان من أصدقائه، فمن الأفضل التوجه فوراً صوب العنوان. أي، صوب القول، بأن على جميع اللبنانيين إدراك حقيقة قاسية وصعبة ومعقدة، وهي أن الولايات المتحدة تخوض اليوم، جهاراً، حرباً مفتوحة ضد قسم من اللبنانيين، وحول أعناق هؤلاء تلتف حبال المشنقة الأميركية، فعليهم التعوّد وانتظار ضغوط مقابلة. وعندها ليقرروا في أي جانب يقفون. من يعتقد بأن بالإمكان الصمت عن التعامل مع عدو كأميركا ضد فئة من اللبنانيين، واهم، وعليه انتظار الردود بكل الوسائل، ولا حاجة عندها الى ديموقراطية الغرب ولا إلى تفاهة المجتمع المدني.

ولمن يريد أن يخفي رأسه في حضن العاهرة الأميركية، ما عليه سوى الاستماع الى صوت مجنون العالم، دونالد ترامب، يعلن أنه يوافق على توسعة المساحة المسماة إسرائيل، بإعلانه الموافقة على سيادة العدو على أرض الجولان المحتل. وليتذكر «طراطير بومبيو»، عندنا، أن أميركا لا تهتم إلا لمصلحتها المثبتة اليوم في وجود العدو الإسرائيلي، ولو على حساب كل الناس...

ربما لا يعرف لبنانيون كثر أن المرحلة الجديدة من المواجهة لن تقتصر على لقاءات سياسية أو إعلامية وبيانات، بل سيكون لها جدول أعمال تنفيذي، يشارك فيه عملاء للغرب ينتشرون اليوم في عدد كبير من المؤسسات اللبنانية، كما يعمل في خدمتها جيش من البلهاء الانتهازيين،

> **الولايات المتحدة تخوض اليوم، جهاراً، حرباً مفتوحة ضد قسم من اللبنانيين**

المتجمعين في منظمات تسمى «منظمات مدنية غير حكومية». وهي منظمات صار قسم كبير منها مجرد أدوات لأعمال استخبارية وبرامج تخريب للشعوب المناهضة لأميركا والغرب.

على أن الأكثر إلحاحاً ليس مساءلة العملاء وملاحقتهم، بل التحدث مع الذين يقولون إنهم يقفون في صف حماية استقلال لبنان ومقاومته، ولا يحركون ساكناً، مثل أولئك الذين تركوا بضعة ناشطين شيوعيين وناصريين يحتجون على زيارة اليانكي البشع. وهؤلاء الذين يعتقدون بأن دعم المقاومة محصور في كلام وبيان، يقتربون من رتبة الواقفين على التل، ينتظرون جلاء غبار المعركة ليختاروا في أي صف يقفون...

يبقى أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأميركية ومعها بريطانيا وفرنسا ودول عربية، يعيد الى الأذهان السؤال حول سبب التساهل مع هذا الحشد الكبير من «الأجانب» المنتشرين في لبنان، باسم الطب والتعلم والدراسات والبيئة والخدمات وخلافه...

سقى الله عقد الثمانينيات، إنه الزمن الجميل حقاً!

التطبيع الخليجي يعبّد الطريق أمام ترامب: الجولان ارض اسرائيلية

علي حيدر

بعد أكثر من 38 عاماً على إعلان كيان العدو ضم الجولان السوري المحتل إلى «دولة إسرائيل»، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب امس اعترافه بـ«السيادة الإسرائيلية» على الهضبة المحتلة، رغم صدور قرار واضح من مجلس الامن برفض هذا الضم، والقرارات التي تطالب العدو بالانسحاب منها.

بداية، لا بد من عدم الخلط بين توقيت اعلان له أهدافه السياسية الداخلية الاسرائيلية والاميركية، وبين أصل اتخاذ هذا القرار المرتبط باكثر من سياق اقليمي، بدءاً من تلبية مطامع اسرائيل التاريخية والاستراتيجية، ومرورا بفشل مخطط اسقاط سوريا، وصولا الى كونه جزءا من مخطط «صفقة القرن» لشرعنة الاحتلال الصهيوني، وتحويله الى كيان طبيعي ضمن خارطة المنطقة.

في البعد التاريخي، يأتي القرار الأميركي نتيجة لمحطات التسوية التي توالت وعزّزت مكانة اسرائيل الاستراتيجية. من هذه الزاوية إن القرار، في أحد وجوهه، تتويج لكل محطات التسوية التي سبقته، بدءا من اتفاق كامب ديفيد، مروراً باتفاقيتي اوسلو ووادي عربة، وصولاً الى قرار نقل السفارة الاميركية الى القدس العام الماضي. على خط موازٍ، يلبي القرار مطلباً صهيونياً مُلحاً منذ احتلال الجولان عام 1967، وإعلان ضمه عام 1981. في حينه، لم تسلّم الدول العظمى، بما فيها الولايات المتحدة، بهذا القرار، وبقيت تتعامل مع الجولان على أنه ارض خاضعة لمفاوضات التسوية. وأتى القرار أيضاً في أعقاب مطالب اسرائيلية متكررة بدأت تأخذ منحى متصاعداً منذ بدء الاحداث السورية، وهو ما عبر عنه رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو في أكثر من مناسبة. والواقع أن ترامب لم يخف خلفية الاطماع الاسرائيلية بهذه المنطقة وما تتمتع به من مزايا، في التغريدة التي أعلن فيها موقفه بالقول، إن للجولان «أهمية إستراتيجية وأمنية حيوية لدولة إسرائيل والاستقرار الإقليمي!».

في ما يتعلق بالسياق المباشر، أعلن القرار بعد الاندفاعة الخليجية - السعودية للتطبيع العلني مع كيان العدو، وبفعل ادراك تل أبيب وواشنطن أن الانظمة الخليجية ومعها أكثر الانظمة العربية، باتت أكثر نضوجاً للانتقال الى مرحلة العلاقات العلنية مع اسرائيل، من دون أي أثمان تتعلق بالارض كما كانت عليه المعادلة في تسعينيات القرن الماضي «الارض مقابل السلام». وهو ما لمسه العدو عملياً في أكثر من محطة سياسية وأمنية، من ضمنها الصمت الخليجي والعربي على التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية تحت غطاء التسوية، وعلى الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة ضد قطاع غزة، وصولاً إلى «التسليم العربي» بقرار نقل السفارة الاميركية الى القدس.

ليس صدفة أن يأتي قرار ترامب في أجواء ما قبل الاعلان عن «صفقة القرن»، ما يؤكد أنها مخطط تنفيذي يُطبّق على مراحل. مع ذلك، ينبغي التذكير بحقيقة أن المخطط الأساسي كان يهدف اولا الى اسقاط سوريا، ثم محاولة فرض كافة الصيغ المتعلقة بالجولان وفلسطين. إلا أن فشل اسقاط سوريا، وصمود المقاومة في فلسطين، دفع بالاميركي والإسرائيلي الى المبادرة لفرض وقائع بشكل احادي. مع ذلك، الحقيقة الموازية أن قرار ترامب لا ينتج احتلالا، فالاحتلال قائم منذ عقود. لكنه يهدف الى شرعنته ودفع الاطراف الدولية والاقليمية والعربية للتعامل معه على أنه حقيقة ناجزة. إلا أن من أهم النتائج التي ستترتب على هذا القرار، هو الاعلان الاميركي الرسمي عن نهاية الرهان على أي مفاوضات تسوية بين الكيان الاسرائيلي ودمشق. وهو بذلك كمن يقول للدولة والشعب في سوريا، إن امامكم خيارين: إما أن تأتوا الى المفاوضات لاضفاء شرعية على فرض السيادة الاسرائيلية على الجولان، وإما أن ترفضوا هذا المسار (وهو الواقع في سوريا)، وبالتالي، لن يبقى أمامكم سوى خيار المقاومة لتحريره.

في المقابل، يشكل القرار الخطوة الأميركية الاستراتيجية الثالثة التي تقدم عليها ادارة ترامب لمصلحة اسرائيل، بعد نقل السفارة الى القدس والانقلاب على الاتفاق النووي مع ايران. وكما هو واضح، فإنها تأتي جميعها تلبية لمطالب اسرائيلية ملحة، وتحقيقا لمصالحها الاستراتيجية. ومن جهة أخرى، تشكل هذه الخطوات ايضا، تعزيزا لمنطق اليمين الاسرائيلي الذي يؤكد على الدوام أن اسرائيل لا تحتاج لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية الى تقديم تنازلات تتصل بالارض في سياق تسوية شاملة. لكن العامل الأساسي الذي يعود اليه الفضل في الترويج لنجاح هذا المنطق يعود الى المهرولين للتطبيع مع العدو ، واستعدادهم العلني لنسج علاقات وتحالفات من دون ربط ذلك باي أرض عربية محتلة (على الاقل وفق منطق التسوية).

على مستوى التوقيت، من الواضح أن ترامب هدّد من الاعلان قبل أربعة أيام من زيارة نتنياهو الى البيت الابيض، وقبل أقل من 20 يوما من موعد الانتخابات الاسرائيلية، إلى تعزيز مكانة الأخير الذي يواجه استحقاقاً قضائيا يهدّد مستقبله. يحاول الرئيس الأميركي هنا مساعدة رئيس حكومة العدو على توفير حصانة سياسية وشعبية تحول دون ادانته وزجه في السجن، فضلا عن اسقاطه عن منصبه. وبدت جلية محاولة تقديم هذا الموقف كما لو انه مكسب شخصي لنتنياهو في وجه خصومه. وما أعلنه نتنياهو في المؤتمر الصحافي مع وزير الخارجية الاميركي، مايك بومبيو، عن أن «الوقت حان للاعتراف الرسمي الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان»، كان، على ما يبدو، جزءاً من مسرحية الاخراج.

في المقابل، تؤكد كافة التقارير الاسرائيلية أن الخطوات التي أقدم

> **قرار ترامب هو الاعلان الاميركي الرسمي عن نهاية مسار المفاوضات**

عليها ترامب تساهم في تعزيز التفاف الجهات المؤيدة لاسرائيل حوله. وهو ما يحتاج إليه ايضا في ظل ما يواجهه من تحديات قضائية وسياسية في الداخل الأميركي.

و كما هو متوقع، لم يتأخر نتنياهو في التعبير عن فرحته بموقف ترامب، معبراً عن شكره له، ومشيدا «بجرأته». ولكن كما هي العادة، تحاول تل ابيب توظيف أي خطوة سياسية أو أمنية، بما يخدم أولوياتها الاستراتيجية. وعلى هذه الخلفية، يبدو أن ثمة خطة سياسية واعلامية برزت معالمها في المواقف الترحيبية بقرار ترامب، على السنة

(أ ف ب)

المسؤولين الاسرائيليين، عبر الربط بين القرار و«العدوانية الايرانية». نتنياهو رأى أن القرار أتى «في وقت تسعى إيران إلى استخدام سوريا كقاعدة لتدمير اسرائيل»، رغم أن هذا مطلب اسرائيلي منذ عقود، ويكرره نتنياهو منذ بدء الاحداث السورية من دون أي علاقة بالتمركز الايراني في سوريا. والامر نفسه ينسحب على موقف وزير الخارجية والاستخبارات، يسرائيل كاتس، الذي رأى أن «الإعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان يشكل رداً على العدوانية الإيرانية من سوريا ويبعث رسالة واضحة للأسد الذي يغطيها».

الموقف العربي الوحيد الذي اعلن رفضاً لقرار ترامب صدر عن الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط الذي توعّد بموقف حاسم للجامعة. موقف لا يُتوقع ان يخرج من الإطار «الباهت» الذي سبق أن اظهرته الجامعة، ودولها الرئيسية، في محطات لم تكن تقل خطورة عن الاعتراف الأميركي بسيادة العدو على الجولان.